

منظمة الصحة العالمية



جمعية الصحة العالمية الثانية والخمسون
البند ١٥ من جدول الأعمال المؤقت

ج ١٥/٥٢
٢٩ آذار/ مارس ١٩٩٩
A52/15

المسائل الادارية والمالية

تقرير مراجع الحسابات الداخلي

مقدمة

- ١- يحال فيما يلي تقرير مكتب مراجعة الحسابات الداخلية والاشراف من خلال المدير العام لاطلاع جمعية الصحة.
- ٢- تنص ولاية مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والاشراف على تقديم تقرير سنوي لجمعية الصحة عن أنشطته وحالة متابعة توصياته.
- ٣- يقوم المكتب، من خلال عمليات مراجعة الحسابات الداخلية، بفحص وتقديم التحريات وعمليات التفتيش وطريقة تنفيذ الأنشطة على سائر المستويات التنظيمية، وهو يقدر ما اذا كانت الأنشطة موضع الفحص قد أسهمت في تحقيق أهداف المنظمة. ويتحدد أدق، يقوم المكتب باستعراض وتقييم الضوابط الحسابية والادارية والتشغيلية؛ ويتأكد من مدى الامتثال للسياسات والخطط والاجراءات الموضوعة، ويحدد مدى المحافظة على الأصول وحمايتها من الضياع؛ وتقييم التدابير المتخذة لمنع الغش والهدر والتجاوزات؛ ويتثبت من موثوقية المعلومات المالية والادارية، ويقيم مدى استخدام موارد المنظمة على نحو يتسم بالمسؤولية والكفاءة والاقتصاد.
- ٤- وقد واصل المكتب خلال فترة التقرير هذه استعراض العمليات الادارية والمالية والتنظيمية لخدمات الدعم في المقر الرئيسي. وقد شمل ذلك استعراضات مركزة لأرصدة الحسابات والعمليات المالية. وقد اضطلع بزيارات لأغراض مراجعة الحسابات الى كل من المكاتب الاقليمية الستة والى مكاتب ومراكز قطرية مختارة. وأجريت عدة تحريات وتحقيقات في المقر الرئيسي وعلى المستوى القطري على حد سواء (انظر الملحق).
- ٥- وركزت أنشطة مراجعة الحسابات على تقديم اقتراحات لتحقيق وفورات في العمليات وادخال تحسينات عليها من شأنها أن تضيف قيمة للمنظمة. ويعتبر المكتب أن دوره هو المساهمة في عملية تعزيز المساءلة فيما يتعلق باستخدام موارد المنظمة ليس مالياً فحسب بل وكذلك فيما يخص تحقيق النتائج.
- ٦- وانسجاماً مع هدف تعزيز التعاون بين الوكالات، شارك المكتب في عدد من الأنشطة التي نظمت بين المنظمات الدولية التي تقع مقارها في جنيف. وقد شملت هذه الأنشطة تبادل المعلومات وبرامج تدريبية

مشتركة. واستضاف المكتب أيضا، في أيار/ مايو ١٩٩٨، الاجتماع السنوي التاسع والعشرين لممثلي دوائر مراجعة الحسابات الداخلية لمؤسسات الأمم المتحدة وللمؤسسات المالية المتعددة الأطراف. وقد حافظ المكتب على صلاته مع ممثلي الدول الأعضاء وخاصة "مجموعة جنيف" ورد على تساؤلاتهم. وتعاون مع "مجموعة جنيف" في وضع الاطار النظري للاشراف الداخلي المتعلق بالوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

٧- ولم يطرأ أي تغيير على موارد المكتب الحالية من الموظفين منذ السنة الماضية ومازال المكتب يتألف من ثماني وظائف مهنية لمراجعي الحسابات اضافة الى منصب المدير. وقد استكمل تعيين مراجع حسابات الاشراف وأعلن منذ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨ عن وظيفة مراجع حسابات. وأتاحت وظيفة مهنية اضافية للمكتب سيتم تمويلها بدءا من الثنائية ٢٠٠٠-٢٠٠١. ومازال مقر اثنين من مراجعي الحسابات في واشنطن حيث يقومان بتغطية أعمال مراجعة حسابات مكتب المنظمة الاقليمي للبلدان الأمريكية وكذلك حسابات منظمة الصحة للبلدان الأمريكية.

٨- وقد أدخلت على الوظائف الادارية والهيكل التنظيمي في المقر الرئيسي مؤخرا تغييرات جذرية من شأنها أن تؤثر على نطاق ونهج عمليات مراجعة الحسابات في المقر الرئيسي. ولن يقتصر المكتب خلال الفترة التأسيسية على ممارسة دوره التقييمي العادي بل سيقوم، اضافة الى ذلك، بدور نشط في اسداء المشورة بشأن أمور الرقابة الداخلية.

نتائج مراجعة الحسابات لعام ١٩٩٨

٩- تبين نتائج مراجعة الحسابات لعام ١٩٩٨ أن نظام الضوابط الداخلية العام في المنظمة مناسب وفعال. ويعتقد المكتب أن نظام الضوابط الداخلية القائم قادر على منع أو فضح أي تجاوزات هامة تتم في معرض تسير الأعمال العادي. ومع ذلك فقد تم تحديد مجالات معينة يمكن فيها تعزيز الضوابط وتحسين الكفاءة والفعالية والمردودية من خلال جهود مكثفة تبذلها الأمانة على النحو المبين أدناه.

١٠- **المكتب الاقليمي لأفريقيا.** أدت الأحداث الخارجية المثيرة للفضي الى اضعاف النظام الأساسي للضوابط المالية في المكتب الاقليمي لأفريقيا. فبعد عملية الاجلاء من برازايل في منتصف عام ١٩٩٧، تم نقل الموظفين الماليين الرئيسيين مؤقتا الى المقر الرئيسي. ومما يستحق الثناء أن المكتب الاقليمي واصل عمله في البلدان على الرغم من الصعوبات الشديدة. وكشف استعراض مالي اداري أجري في الربع الأول من عام ١٩٩٨ عن مواطن ضعف في وضع المراقبة الداخلية في مجال الميزانية والشؤون المالية تتعلق بالجوانب المتصلة بالترخيص بالعمليات ومعالجتها وتسجيلها. وكان قد شدد على هذه المسائل في مراجعة سابقة لحسابات المكتب الاقليمي.

(أ) أدى التهاون في مراقبة الانفاق الى مدفوعات فعلية تتجاوز تراخيص الصرف الأولية دون الاعتراف بالتبعات المالية الاضافية المترتبة على ذلك. وقد ألغت هذه الأوضاع الغرض المنشود من اجراءات التخطيط والموافقة وفوائدها وأفضت الى أخطاء في مسك الحسابات وفي الامتثال.

(ب) لم يكن هناك وجود لأي نظام رسمي ملائم لمراقبة الانفاق على التكاليف المحلية. وفي غياب نظام رصد للمساءلة من هذا القبيل، يتعذر القول بأي درجة من اليقين ما اذا كانت الأموال المصروفة قد أنفقت للأغراض المحددة لها ضمن المبالغ الموافق عليها وما اذا كانت الأرصدة غير المصروفة أعيدت الى المكتب الاقليمي.

(ج) تبين وجود قصور في تصنيف المصروفات. فعندما تعطى الأسبقية لشكل العملية أكثر من جوهرها فإن السجلات لا تبين عندئذ الأنشطة المنفذة. ويسمح هذا القصور بالالتفاف على بعض الاشتراطات التنظيمية.

(د) أدى الضعف في اجراءات معالجة المصروفات القطرية الى تراكمات كبيرة. وأدت الاضطرابات الخارجية مع قلة الموظفين الى تفاقم الوضع كثيرا.

١١- يدرك المدير الاقليمي وفريقه الخاص المعني بالميزانية والشؤون المالية ضرورة ادخال تغييرات أساسية على منهجيات العمل وعلى طرق معالجة العمليات. وهناك حاجة، على وجه الخصوص، الى تحويل مكاتب ممثلي المنظمة صلاحيات اضافية مع تركيز شديد على ضرورة الانضباط في مراقبة الانفاق على الصعيد القطري. وهناك متطلب آخر يتمثل في ضرورة توافر عملية مراقبة فعالة في المكتب الاقليمي كي يتسنى تحديد الأخطاء والتجاوزات وتداركها في الوقت المناسب.

١٢- جرى الاضطلاع بزيارة متابعة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨ للتأكد من وضع الادارة المالية وتنفيذ التوصيات. ووجد المكتب أن ادارة المكتب الاقليمي كانت تدرك أهمية المشكلات وآثارها وأنها قد اتخذت خطوات لتصحيحها. ويسهم توظيف عاملين مؤقتين اضافيين لمعالجة الكم المتراكم والشروع في ادخال تغييرات على اجراءات العمل في حل المشكلات القائمة.

١٣- **المكاتب الاقليمية الأخرى.** أبرزت نتائج مراجعة حسابات المكاتب الاقليمية الأخرى عددا من القضايا التي ينبغي معالجتها لتعزيز وتحسين فعالية التشغيل وكفاءة الادارة والامتثال. وحددت المراجعات القضايا الرئيسية التالية كقضايا مشتركة بين الأقاليم:

(أ) من الضروري التحلي باليقظة في متابعة استعادة السلف وغيرها من الديون كيما تصبح عملية المحاسبة عن موارد المنظمة كاملة وفي الوقت المناسب.

(ب) ينبغي زيادة التركيز على الرصد والمتابعة بشأن التوصيات التي يقدمها المستشارون حرصا على تحقيق الفائدة من توظيف المستشارين.

(ج) من شأن التنسيق المكثف والتخطيط المبكر مع مكاتب ممثلي المنظمة في عملية الشراء أن يحقق وفورات من خلال الشراء الموحد وتخفيضا في تكاليف العمليات الادارية.

(د) ينبغي مراجعة اجراءات تسجيل عمليات الجرد لزيادة الوضوح وامتثالا للمعايير المحاسبية للأمم المتحدة.

(هـ) ينبغي التقيد على نحو أكثر صرامة بالاجراءات الموضوعية بشأن منح استحقاقات العاملين وادارة عقود الموظفين لأن من شأن ذلك أن يحد من أخطاء المعالجة.

١٤- **مكاتب ممثلي المنظمة.** مازال المكتب يولي أولوية كبيرة لمراجعة حسابات مكاتب ممثلي المنظمة لما لها من دور هام في التعاون بين المنظمة والدول الأعضاء. وتشمل أعمال مراجعة الحسابات في مكتب أي ممثل للمنظمة استعراض سائر جوانب أنشطته ويجري تصنيفها وفق المسائل المتعلقة بتنفيذ البرامج، والعملية الادارية، والادارة والشؤون المالية. وقد تمت زيارة ١٨ مكتبا ومركزا لممثلي المنظمة في ستة أقاليم (انظر الملحق). وفيما يلي عرض موجز للمجالات الرئيسية التي يمكن فيها ادخال تحسينات

لتعزيز النتائج العملية والمردودية. وإذا كانت بعض المسائل قد برزت خلال احدى عمليات مراجعة الحسابات فان التجربة تدل على أن هذه القضايا مشتركة بين عدة مكاتب لممثلي المنظمة ان لم يكن الكثير منها.

(أ) كشفت عملية مراجعة الحسابات في أحد المكاتب أن احدى الجهات المانحة الرئيسية عبرت عن شكوكها في قدرة المنظمة على ادارة مشروع ممول من مصادر من خارج الميزانية. وكان هذا الوضع قد نجم عن تصلب المكتب الاقليمي المعني في مواقفه الاجرائية وتأخره في دعم المشروع. وكشف التحليل الاضافي الذي أجري عن ضرورة وضع اطار اقليمي لحشد الموارد وتنفيذ المشروعات مع تفويض فعال للصلاحيات على الصعيد القطري. ومن شأن اطار من هذا القبيل أن يضمن أن تكون عملية تحديد المشروعات الممولة من خارج الميزانية جزءا من عملية التخطيط المنتظمة وأن تدرج ضمن خطة العمل بصفتها أنشطة غير ممولة. وينبغي عادة أن لا تنشأ المشروعات على أساس مخصص لمجرد توافر الموارد فجأة. وتبين أيضا أن هناك ضرورة لمعالجة مسألة دور المكتب الاقليمي كمركز لتجهيز الأنشطة على الصعيد القطري أو مركز لادارتها ورصدها. وسيقضي توضيح الأمور في هذا المجال على التصلب الاجرائي وما ينجم عنه من تأخير.

(ب) من أغراض التعاون التقني الذي تقدمه المنظمة دعم الدول الأعضاء لتعزيز قدراتها التخطيطية والادارية. وقد كشف الاستعراض عن وجود آلية لرصد مساهمة المنظمة في هذا المجال. وأوصى المكتب بأن يقترح مكتب ممثل المنظمة انشاء قاعدة بيانات ادارية ضمن وزارة الصحة لتشكّل جزءا من النظام الوطني للمعلومات الصحية لرصد وتقييم توصيات المستشارين واستخدام البعثات الدراسية ونتائج التدريب. وستعزز قاعدة البيانات قاعدة المساءلة وستيسر انشاء خطط تتبع لمدخلات ومخرجات الأموال والنتائج.

(ج) جرى اعتماد عدة تدابير للمساعدة في الجهود التي يبذلها برنامج البعثات الدراسية لتحقيق نتائج أكثر بأموال أقل. ووجد المكتب قصورا في برنامج البعثات الدراسية لأحد البلدان حيث أدت محاولات التوفير الى نقص في الفعالية. وبتحديد أدق، أوفد المبعوثون الى مؤسسات لا هي كافية ولا وافية لدراساتهم. وفي حالة أخرى خفضت قيمة المنحة الى درجة جعلت المتمتع بها يعود الى بلاده قبل انتهاء البرنامج. وفي كلا الحالتين لم يكن انفاق المنظمة فعالا. وتبرز هاتان المشكلتان ضرورة تعزيز عملية تحديد مراكز الامتياز الاقليمية لتعزيز انتاجية برامج البعثات الدراسية الى أقصى حد ممكن.

(د) يجري على نحو متزايد تنفيذ البرامج من خلال عقد الحلقات العملية والندوات الدراسية والأنشطة التدريبية. ووجدت عمليات مراجعة الحسابات قصورا عاما في مسؤولية وزارة الصحة أمام المنظمة عن التكاليف المحلية المترتبة. ومما يزيد الوضع تعقيدا أن لا يكون المكتب الاقليمي قد أنشأ آلية فعالة لتتبع التكاليف المحلية. وفي سياق عمليات الصرف الكبيرة كما يحدث في أيام التمنيع الوطنية لا بد من الاستيثاق من أن الانفاق قد جرى على النحو المحدد للغرض المحدد وفي حدود المبالغ الموافق عليها وأن الأرصدة المتبقية وغير المصروفة تردّ الى المنظمة. وأوصى المكتب بأن تعمل مكاتب ممثلي المنظمة على التقيد الصارم بالمساءلة الكاملة وبأن تحسم أية مبالغ غير مبررة من أنشطة البرامج القادمة.

(هـ) ومن مواطن الضعف المتكررة عدم كفاية الأدلة المقدمة بشأن نتيجة نشاط ما. فالأدلة المستندية بشأن نتائج نشاط ما هي الخاتمة الرسمية لهذا النشاط وقاعدة لأغراض التقييم والتخطيط في المستقبل، وهي توفر أيضا أدلة داعمة للنتائج التي أدت اليها المصروفات على ذلك النشاط.

وينبغي لمكاتب ممثلي المنظمة أن تعزز عمليتي الرصد والمتابعة لضمان وصول اثباتات النتائج، من تقارير وبيانات، عن سائر الأنشطة. وينبغي أيضا استعراض وتحليل هذه الاثباتات للتأكد من سلامتها ماليا.

(و) كشفت مراجعة الحسابات في عدد من مكاتب ممثلي المنظمة عن مواطن ضعف في الضوابط المتصلة بالترخيص. فقد أدت القيود الاجرائية وبعض الظروف الخارجية الى الاضطلاع بأنشطة وترتيب التزامات دون الترخيص المطلوب من المكتب الاقليمي. وينبغي لمكاتب ممثلي المنظمة أن تتقيد بالقواعد والتعليمات الرقابية وعلى المكاتب الاقليمية أن تعزز وظائفها الاشرافية.

(ز) أوصى المكتب، خلال عملية مراجعة الحسابات، باجراء تحليل فروق للأنشطة، ماليا وبرمجيا، استنادا الى خطة العمل بغية تمكين مكتب ممثل المنظمة من اجراء قياس مفصل للفروق في النتائج الفعلية الناجمة عن الأنشطة المقررة ودراسة الأسباب الأساسية من أجل وضع الخطط في المستقبل. ومن شأن ذلك أيضا أن ييسر تحليل العلاقة بين الأولويات وتخصيص الموارد والانفاق الفعلي.

(ح) وكشفت عمليات مراجعة الحسابات في معظم مكاتب ممثلي المنظمة عن أوجه قصور في نظام المعلومات الادارية. ونظرا لعدم توافر أي نظام قطري موحد للمعلومات الادارية للمنظمة فقد أوصي بتحسين الممارسات القائمة أو تعديلها بما يناسب الظروف المحلية. وكان الغرض من التوصيات تعزيز كفاءة جمع المعلومات من أجل اتخاذ القرارات الفعالة.

(ط) هناك حاجة الى التوسع في تفويض الصلاحيات للشروع بالأنشطة المقررة. فاذا كانت تكاليف وتوقيت وطابع نشاط ما قد أقرت مسبقا في خطة العمل، فانه من الهدر أن يقوم مكتب ممثل المنظمة بالسعي مرة أخرى للحصول على ترخيص من المكتب الاقليمي للشروع في تنفيذ النشاط.

١٥- **مركز الحسابات الدولي.** مركز الحسابات الدولي مشروع تعاوني أقامته كل من الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة الصحة العالمية عام ١٩٧١. وهو يوفر خدمات حاسوبية لأكثر من ٢٥ مؤسسة في منظومة الأمم المتحدة. ويؤلف ممثلو هذه المنظمات لجنة الادارة التي تتولى المسؤولية الادارية للمركز. ومع ذلك فان المركز ليس كيانا قانونيا وتقوم منظمة الصحة العالمية بدور المنظمة المضيفة. وعلى هذا الأساس أجريت مراجعة الحسابات ضمن الولاية الخاصة بمنظمة الصحة العالمية.

١٦- وكشفت عملية مراجعة الحسابات أن الهيكل الاداري للمركز لم يواكب تطوره. فهناك مواطن ضعف هيكلية كبيرة في اطاره الاداري والمحاسبي. ولا يوجد اتفاق واضح بشأن أدوار ومسؤوليات كل من لجنة الادارة ومنظمة الصحة العالمية بوصفها المنظمة المضيفة. وقد أدخل المركز تعديلات على ترتيبات تقاسم التكاليف القائمة دون علم لجنة الادارة التام بها أو موافقتها عليها. وقد ناقشت لجنة الادارة التوصيات الواردة في تقرير المكتب وقبلتها في اجتماع عقدته في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨.

١٧- وأوصى المكتب باجراء استعراض ناقد لمسألة استمرار المنظمة في استضافة المركز. فالمنظمة تتحمل حاليا مخاطر تجارية كبيرة دون فوائد توازيها. وعلى الصعيد العالمي لا توجد أي علاقة مباشرة بأي نشاط تضطلع به المنظمة في المجال الصحي. وتقدم خدمات الدعم الى المركز مجانا ودون أي فائدة ملموسة من حيث تلقي خدمات أفضل. وهناك، أخيرا، تاريخ طويل من الصعوبات في ادارة المركز والمنظمة لم تعد تطلع اطلاقا كاملا على الترتيبات المالية والتعاقدية التي يتخذها المركز.

١٨- وقبلت الإدارة العليا توصيات المكتب وأخطرت رئيس لجنة الإدارة بنية المنظمة التخلي عن دورها كمنظمة مضيضة.

أنشطة الاشراف

١٩- **اجراءات التعامل بالأموال النقدية.** أجري تحقيق موقعي على سبيل متابعة حالة اشتباه باحتيال على اجراءات التعامل بالأموال النقدية بين مكنتي ممثلين للمنظمة في الاقليم الأفريقي. وتبين وجود نقص في التبرير الأصولي للأموال المحولة واشتباه في أن الأموال التي كان من المفروض أن تحول بكاملها صرفت محليا؛ وتبيانات بشأن كل تحويل للعملة المحلية. ولم يثبت التحقيق حصول احتيال فعلي ولكنه خلص الى حصول عمليات مريبة نتيجة لضعف الضوابط الداخلية في مجالات تتصل بالعمليات وبتبرير أوجه صرف الأموال النقدية. وهناك حاجة أيضا الى تعزيز فعالية وكفاءة ادارة عمليات الأموال النقدية بين مكاتب ممثلي المنظمة وبين تلك المكاتب والمكتب الاقليمي.

٢٠- واكتشف خلال التحقيق في العمليات النقدية وجود تباين في سجلات الموظفين يتعلق بأحد الأطراف ذوي العلاقة. فقد قدم أحد الموظفين شهادة جامعية مزورة للحصول على وظيفة مهنية بالمنظمة. وقد استقال الموظف بعد ذلك.

٢١- **برنامج المقر الرئيسي.** قدم المكتب في الماضي تقريرا عن تحقيق بشأن سوء سلوك موظف في أحد البرامج التقنية الرئيسية في المقر الرئيسي. فقرر الاستعراض الذي أجرته الأمانة لنتائج مراجعة الحسابات أن سوء السلوك وقع فعلا. وأعد توبيخ كتابي الا أنه لم يرسل الى الموظف رسميا بسبب تأخير في الاجراءات. وسيتاب المكتب هذا الأمر حتى نهايته.

٢٢- **تواطؤ أحد موظفي المنظمة.** استكمل المكتب تحقيقا مختصرا في ادعاء بأن أحد موظفي المنظمة تواطأ مع إحدى شركات القطاع الخاص. وكان مصدر تقرير العلاقة المخالفة من خارج المنظمة وأفاد بأن أحد المسؤولين التقنيين تلقى رشاوى من شركة صناعية كبرى مقابل ايلاء معاملة تفضيلية لمنتجات الشركة في الدعم التقني للمنظمة وفي أدبياتها. ولم يعثر المكتب على دليل يؤيد صحة الادعاء وخلص الى أن المعلومات الواردة كانت متحيزة ولا تشكل أساسا لأي تحقيق اضافي.

المتابعة والتنفيذ

٢٣- يرصد المكتب تنفيذ سائر توصياته المتصلة بمراجعة الحسابات ويتحقق من عمليات التنفيذ التي ترد في التقارير عن طريق القيام بزيارات مراجعة حسابات لاحقة. ولقيت توصيات المكتب في معظم الحالات قبولا لدى الإدارة خلال عام ١٩٩٨. والمكتب راض عموما عن مآل القضايا الرئيسية التي كانت موضوع مراجعة الحسابات.

٢٤- **تقييم وظيفة شؤون الموظفين في المقر الرئيسي.** استكمل المكتب متابعة تنفيذ التوصيات التي اعتمدها خلال استعراضه لوظيفة شؤون الموظفين في المقر الرئيسي. وقد نفذت الدائرة التوصيات على نحو فعال وشرعت في اجراءات تكميلية من عندها. وقد جرت معالجة بعض القضايا التي أثرت من خلال عملية اعادة الهيكلة في المقر الرئيسي. وتعتبر عملية مراجعة الحسابات منتهية الآن.

٢٥- **تأخير التنفيذ.** أجل أحد المكاتب القطرية تنفيذ توصيات محددة بعد مراجعة الحسابات التي تمت عام ١٩٩٧ لمكنتين قطريين. والقضيتان المعلقتان هما:

(أ) ضرورة اجراء تحليل فوارق لخطة العمل بقياس الأهداف الأولية مقابل النتائج الفعلية في سياق الأمور المالية والأنشطة؛

(ب) ضرورة الشروع في تقدير آثار بعض المدخلات الأساسية المختارة التي ساهمت بها المنظمة في البرامج القطرية.

٢٦- ووافق المكتب الاقليمي على التوصيات من حيث المبدأ ولكنه رأى أنها تنطبق عالمياً. ولأنها كذلك أجل المكتب تطبيقها في انتظار دراستها وتقديم توجيه بشأنها من المقر الرئيسي. وأحيلت المسألة الى اجتماع للجنة التطوير الاداري في أوائل عام ١٩٩٨؛ الا أن القضايا المحددة لم تناقش بالتفصيل وبقيت نتائج الاجتماع دون حسم. ونظراً لعدم حدوث أي تطورات أخرى لاحقة ولعدم ورود أي رد من أي من الأطراف المعنيين، فان القضايا تظل دون حل. وهذا الوضع ينطوي على اشكال لعدم وضوح المسؤوليات. وفي غياب أي آلية لحل هذه الأوضاع، فان الأطراف المعنية لم تتخذ أي خطوات في اتجاه التنفيذ.

٢٧- وهناك تقرير مراجعة حسابات يتعلق بادارة الصحة الانجائية سابقا - الدعم التقني صدر في أوائل عام ١٩٩٨ وهو لا يزال معلقاً دون أي تقرير عن التنفيذ. وقد استرعي انتباه الادارة العليا الى ذلك ومازال الاجراء النهائي معلقاً.

مراجع الحسابات الخارجي

٢٨- يحافظ المكتب على علاقة وثيقة مع مراجع الحسابات الخارجي للمنظمة. وقد عقدت اجتماعات دورية خلال عام ١٩٩٨ لتنسيق أعمال مراجعة الحسابات لضمان تغطية فعالة ولتجنب الازدواجية في الجهود المبذولة. وفضلاً عن ذلك وتوخياً للشفافية فان المكتب يقوم بتزويد مراجع الحسابات الخارجي بنسخة عن جميع تقارير مراجعة الحسابات الداخلية التي يقوم بها كما زوده بالوثائق الأخرى ذات الصلة التي يصدرها المكتب.

الاجراء المطلوب من جمعية الصحة

٢٩- جمعية الصحة مدعوة للاحاطة علماً بالتقرير.

الملحق
تقارير مراجعة الحسابات لعام ١٩٩٨

= = =